تقويم المصارف يستقطب رؤوس أموال أجنبية كبرى

بغداد / البينة الجديدة

يمثل التمويل اهم الخطوات المطلوبة لتنفيذ المشاريع الخدمية والانتاجية ومختلف مفاصل الاقتصاد التي تنتظر الاستثمار الامثل لاحيائها وتكون مساهما فاعلا في عملية التنمية الاقتصادية التي نتطلع لتخطي اولى اعتابها خلال الفترة المقبلة.المختص بالشان المالي توفيق العاني شدد على ان الواقع يتطلب العمل الفعلي لتوفير التمويل الذي يحرك قطاع المال والمشاريع ويحقق التنمية والذي يتطلب بدوره تجاوز حالة عدم ثقة المواطن بالجهاز المصرفي، مؤكداً انها ليست بالجديدة، كما ان المشاكل التي شهدها القطاع المصرفي لم تكن السبب الرئيس لكنها حملت تاثيرات سلبية على هذا القطاع, لاسيما ان المواطن العراقي لا يملك الاستعداد لوضع امواله في المصارف. ولفت الى ان ذلك كان بسبب وضع البلد المربك منذ عقود حيث أدت الحروب المتواصلة الى ايجاد حالة من القلق لدى المواطن جعلته يفقد الثقة مع القطاع المصرفي, وجاءت المشاكل المصرفية وافلاس بعض المصارف لتعزز حالة عدم الثقة. واضاف ان اعادة الثقة تحتاج الى ان تمر بمراحل عدة باعتماد آليات جديدة من خلال تفعيل الدفع الالكتروني على نطاق واسع في الحياة اليومية, مشيرا الى ضرورة رفع نسب الفوائد والعمل على تطوير الانظمة التسويقية في قطاع المال المحلي, كما لا بد ان يشعر المواطن بان امواله بأمان

بعد ان يصل الى حالة اقناع ان المصرف ضامن حقيقي لأمواله.خدمة الاقتصاد اما المختص بالشان المالي عبد الحسين الحكيم قال: ان هناك واجباً جماعياً وآخر فردياً لبناء الثقة بين المواطن وقطاع المال, موضحاً أن الاول يتمثل بالبنك المركزي والمصارف اما الفردي فيحتاج الى آليات تثقيف على نطاق واسع, منبها على ان الاكتناز الذي يصل الى ٧٧ بالمئة من حجم النقد المحلي ويمثل خسارة للاقتصاد العراقي, حيث يمكن للمصارف ان تستقطب ٨ اضعاف رأس المال وتوظيفها في خدمة الاقتصاد, كما يحصل في الاقتصادات الناجحة وهنا تعم الفائدة للمصارف والمواطن.واشار الحكيم الى اهمية وجود تواصل بين القطاع المالي والمواطن المكتنز للاموال, لافتا الى ضرورة ان يكون هناك دور لمؤسسة ضمان الودائع لبناء الثقة بين الطرفين, لافتا الى ان تعاملات مصرفية تتم الان بين المصارف والمواطنين تحتاج الى توسيع دائرتها وهنا الامر بامس الحاجة الى تعزيز الثقة. وبين ان الكتلة النقدية غير المستثمرة تقدر بـ ٧٧ بالمئة يمكنها ان تحدث نموا بذات النسبة في الاقتصاد الوطني وتسهم في تفعيل الائتمان وخطابات الضمان وبذلك يتوسع الائتمان "القروض", مبينا ان النشاط الائتماني مقيد الآن. ونبه على ان الثقة بين المصرف والمستفيد ترفع من الملاءمة المالية للبنك وهذا يعكس واقعا ايجابيا للمصرف امام المصارف العالمية والجهات. وأكد ان الاموال التي تأتي من الخارج لأهداف استثمارية هي الاخرى تبحث عن ضمانات، مبينا انه بجميع الاحوال الضمانات تعمل على جذب الاموال الى القطاعات الاستثمارية عبر المصارف وبارقام كبيرة. واشار الى ان استقطاب المال الى العراق يمكن وصفه بالضعيف، رغم وجود مؤسسات دولية تاتي باستثمارات كبيرة بمبالغ تحدث نقلة نوعية من هذه المؤسسات بنك التنمية الاسلامي ولكن ياتي بشروط اهمها الملاءمة المالية للمصارف المحلية والقدرة على استقطاب الودائع بنسب محددة.حجم العمل واكد ان تقدم الواقع المصرفي ورفع التفاعل مع المواطن وتحويل الكتلة النقدية من المنازل الى القطاع المالي يسهم في استقطاب استثمارات كبرى بمبالغ تتجاوز المليار دولار للجهة الاستثمارية وهذه الارقام بجميع الاحوال تمر عبر القطاع المصرفي ودور ذلك في زيادة حجم العمل المرتبط بالمساحة المالية.الحكيم بين ان الجمهور يعد ركنا اساسيا في تحقيق المنفعة الشخصية والوطنية من خلال العائد الذي يحصل عليه والمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني عبر تنفيذ المشاريع التنموية التي تقوم الاقتصاد وتعود به الى الواجهة بالاعتماد على الاموال المكتنزة. وقال ان نقل الكتلة النقدية يمكن ان يوظف في خدمة الاقتصاد الوطني ويعزز روح المواطنة اكثر حيث توفر فرص عمل وتنشأ المجمعات السكنية وتحرك جميع القطاعات الاقتصادية وهذه اهم وابرز فوائد نقل الكتلة المكتنزة الى القطاع المصرفي.

إنشاء مجمع مصري ياباني للتكرير والبتروكيماويات بـ٣ مليارات دولار

البينة الجديدة / وكالات

قالت وزارة البترول المصرية في بيان، الجمعة، إن مصر تخطط لإقامة مجمع متكامل للتكرير والبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية لمحور تنمية قناة السويس باستثمارات تتجاوز ثلاثة مليارات دولار بالتعاون مع شركة تويوتا تسوشو اليابانية. وأضافت الوزارة في بيانها "من المخطط الانتهاء من دراسة الجدوى التفصيلية للمجمع بنهاية الربع الأول من ٢٠١٨ ووضعه على خريطة الإنتاج عام ٢٠٢١".وذكرت أن المجمع، الذي يجري تطويره بالتعاون بين الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات والهيئة المصرية العامة للبترول والشركة اليابانية، سينتج حوالي ٣,٥ مليون طن سنويا من المنتجات البترولية ونحو مليون طن من المنتجات البتروكيماوية مثل البولي بروبيلين ومشتقات الايثيلين.وقال مسؤول في المصرية القابضة للبتروكيماويات إن الشركة اليابانية تتولى دراسة الجدوى للمشروع.وأشار بيان الوزارة إلى أن جزءا من إنتاج المجمع سيخصص لتغطية احتياجات السوق المحلية في حين سيتم تصدير الباقي للأسواق العالمية.تشكل زيادة الصادرات وتقليص الواردات أحد الأهداف الرئيسية لمصر من أجل خفض العجز التجاري.وتقول الحكومة إن المنطقة الاقتصادية التي تبلغ مساحتها ٤٦٠ كيلومترا مربعا حول قناة السويس ستستخدم في تطوير مركز دولي للصناعات والخدمات اللوجستية لجذب استثمارات أجنبية.

الصناعة :اعادة تشغيل معمل سمنت حمام العليل الجديد في الموصل والمباشرة بالانتاج

نينوى / البينة الجديدة

أعلنت الشركة العامة للسمنت العراقية ، عزمها تشغيل معمل حمام العليل الجديد الواقع في مدينة الموصل والمباشرة بالانتاج خلال الشهر المقبل. وذكر مدير عام الشركة حسين محسن الخفاجي في بيان "بأنه قد أجرى زيارة ميدانية الى معامل الشركة في مدينة الموصل وعقد إجتماعاً موسعاً مع الكوادر القيادية والفنية في مقر معاونية السمنت الشمالية الجديدة تم خلاله دراسة خطة العمل المعدة لتأهيل معامل الشركة في المنطقة الشمالية وتطبيقها بالإمكانات الذاتية والفنية المتاحة لدى الشركة ووفق الأولوية والجدوى الإقتصادية". وأكد "سرعة إنجاز مراحل التأهيل وحسب الأسبقية لإعادة الحياة لتلك المعامل وإستئناف الإنتاج فيها". وافصح الخفاجي عن "الوصول إلى المراحل النهائية في تنفيذ اعمال تأهيل معمل سمنت حمام العليل الجديد (الحدباء) ومن المؤمل البدء بتشغيل المعمل خلال الشهر المقبل وسيكون أول المعامل المنتجة في المناطق المحررة لرفد محافظة نينوى بمادة السمنت لإعادة إعمار البنى التحتية والمشاريع العمرانية التي دمرتها عصابات داعش الإرهابية".

توجه لإصدار ستراتيجية سريعة لتحقيق التنمية

بغداد / البينة الجديدة

رحلة جديدة تكاد تكون فريدة من نوعها تتمثل بتعاون جاد بين الامانة العامة لمجلس الوزراء ومنتدى بغداد الاقتصادي عبر تنظيم سلسلة من الورش الاقتصادية تجمع التخصص الحصري ويتم تدوين جميع المقترحات التي يدلي بها الخبراء والعاملون بميادين الاقتصاد ليتم في النهاية الخروج بستراتيجية متكاملة تعالج مختلف المشاكل الاقتصادية. رئيس منتدى بغداد الاقتصادي فارس آل سلمان قال: ان المنتدى عمل على طرح رؤيتين الاولى تحديد هوية الاقتصاد العراقي وطرحنا هذا في اولى ورشات المنتدى التي تضمنت التعاون مع الامانة العامة لمجلس الوزراء، لافتا الى ان الذهاب الى اقتصاد السوق الحرة في الوقت الحاضر يعد انتحارا، لان الامر يتطلب بناء مؤسسات رقابية نوعية تتابع الاداء بدقة في الاقتصاد الحر وهذا يحتاج العمل عليه خلال الفترة المقبلة.استنزاف الاموال ولفت الى بعض الدول المتقدمة لديها مثل هذه المؤسسات لكن فشلت بالسيطرة على تبعات العمولة وسلبياتها كايطاليا، اسبانيا وبقدر اقل فرنسا كما ان العراق ليس بوضع طبيعي، حيث يواجه حرباً نيابة عن العالم تستنزف الاموال والموازنات وسببت دماراً كبيراً لبعض المدن. وقال من تحديات الاقتصاد الحر وجود اعداد كبيرة من الشعب في حالة عودة من رحلة تهجير، و ٢٠ بالمئة من الشعب يحتاج الى التعليم، فضلا عن الارتفاع باعداد الارامل والايتام هؤلاء جميعهم يحتاجون الى دعم دولي والدولة يفترض لديها محفظة مليئة لتتمكن من تغطية نفقات هؤلاء . وعن العمل لفت آل سلمان الى وجود حملة شهادات يعملون في مهن غير اختصاصهم كسائق تكسي مثلا وهذا ليس امراً معيباً ولكن السلبي فيه ان ينافس خريج المتوسطة والاعدادية وهذا يحتاج الى مراجعة، مبينا ان حامل الشهادة كلف الدولة مبالغ مالية وكذلك عائلته ليحصل على هذه الشهادة وان العمل خارج اختصاصه يعني هدراً . آل سلمان طالب باعادة تنظيم الاقتصاد ودوراته، وقال: ان توجه وزارة التخطيط على تبني اقتصاد السوق الاجتماعية امر ايجابي وهذا يؤكد وجود فريق يؤشر السوق الاجتماعية واين يكمن الخطر.

النقد العربي يتوقع نمو الاقتصادات العربية

البينة الجديدة / وكالات

أعلن المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، إن تقديرات الصندوق تشير إلى أن الاقتصادات العربية ستحقق معدل نمو ٢,٩ بالمئة العام المقبل مقارنة بمعدله الذي يبلغ ١,٩ بالمئة العام الحالي.وأرجع الحميدي تقديرات النقد العربي إلى جهود وسياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي في الدول العربية، وتوقعات تحسن أسعار النفط، إلى جانب تحسن الطلب العالمي. وأضاف أن معدلات النمو المتوقعة للدول العربية لا تزال دون المستوى الذي يساعد في تحقيق خفض لمعدلات البطالة والفقر في المنطقة العربية. وعقد صندوق النقد العربي اجتماع مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، برعاية الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة في دولة الإمارات العربية المتحدة، في دورته الحادية والأربعين. وأكد خلال الاجتماع تأثر اقتصادات الدول العربية بالتطورات الاقتصادية العالمية، مبيناً أن تلك الاقتصادات تأثرت بشكل خاص بتباطؤ التجارة الدولية، وبقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً.

اعلانات اعلانات اعلانات